

بسم الله الرحمن الرحيم

## النشرة الدورية لبنك السودان المركزي رقم (1) مايو 2010م

### Central Bank of Sudan Public Information Note No. (1) (May 2010)

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي اساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وهي تعكس نشاط لجنة السياسات فى البنك المركزى وتهدف الى تملك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الإقتصاد والفرص والتحديات المثالة والتدابير والاجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالى والنقدى وتحقيق الاهداف التنموية فى السودان"

#### 1- الإقتصاد العالمى وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

بالرغم من استمرار التعافى من تداعيات الركود والازمة المالية العالمية ، يواجه الإقتصاد العالمى تحديات مختلفة تمثل فى عجز الموازنة العامة فى الإقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، واحتمال ظهور فقاعات الأصول فى بعض الإقتصادات الصاعدة . كما تمثل مكافحة البطالة تحدياً ومصدر قلق لواضعى السياسات ويمكن ان يتحول فقدان الوظائف المؤقت إلى بطالة طويلة الأجل وأن تسبب فى خفض إمكانية نمو الناتج، بالإضافة الى بؤادر ظهور التضخم الدولى وإمكانية انتقاله عبر الدول، هناك اتجاه عام لارتفاع الدولار مقابل العملات الرئيسية . وحتى كتابة هذه السطور ما زالت التحذيرات مستمرة بشأن إمكانية استمرار الازمة المالية العالمية لمدى اطول .

ومن المتوقع أن يرتفع الناتج العالمى فى عام 2010 بجوالى 4.25% بعد انكماشه بنسبة 0.5% فى عام 2009 ، ومن المتوقع إن يتجاوز النمو فى الإقتصادات الصاعدة والنامية 6.25% فى الفترة 2010 - 2011 بعد أن سجل معدلاً متواضعاً قدره 2.5% فى عام 2009 . اشارت التقارير الى حدوث تحسن فى فرص التوظيف بشكل طفيف وظل معدل البطالة 9.7% لشهر ابريل فى الولايات المتحدة الأمريكية . بلغ معدل النمو الإقتصادى فى الصين للربع الاول من العام 2010م 11.9% اعلى مما كان متوقعاً 11.7% مقارنة بمعدل النمو فى الربع الأخير من العام السابق الذى بلغ 10.7%، ويمكن ان تقود الصين عملية خروج الإقتصاد العالمى من الركود الإقتصادى.

مؤخراً اعلنت الصين تطبيق نظام سعر صرف أكثر مرونة ، وهذا يعنى إمكانية ارتفاع اليوان مقابل الدولار تدريجياً، وهو ما ظلت تنادى به الولايات المتحدة واليابان على مدى عقد من الزمان، بالرغم من تأثير ذلك بشكل إيجابى على شركاء

التجارة الخارجية بفتح الاسواق الصينية للمنافسة بحرية مع سوق جنوب شرق اسيا والاسواق الاوروبية الا ان الواردات من الصين سترتفع بشكل مباشر لمعظم السلع المستوردة بما في ذلك الاستيراد الى السودان . اذا كانت المطالبة برفع سعر اليوان لغرض تقليل تنافسية الصادرات الصينية فى السوق العالمى بينما تحاول السلطات النقدية فى الصين تخفيض قيمة اليوان لتشجيع الصادرات لاملاكها قاعدة تصنيع قوية واحتياطيات نقد اجنبى تقدر باكثر من 2 ترليون دولار (الدولة الاولى فى العالم من ناحية احتياطيات النقد الاجنبى)، فان رفع قيمة الجنيه السودانى هى المطلوبة فى السودان لتحجيم التضخم والمحافظة على الاستقرار الاقتصادى بسبب عدم جدوى وفعالية سياسة تخفيض سعر الصرف فى دفع الصادرات حسب التجربة السودانية .

وبالنظر لمعدلات التضخم لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان: السعودية (5.4%)، الصين (3.1%) متجاوزاً المعدل السنوي الرسمي المستهدف عند 3 بالمئة، الهند (9.56%) ، كوريا (2.7%)، اليابان (- 1.19%) فى ابريل، مصر (10.5%) ، عليه هناك اتجاه عام لارتفاع التضخم لدى شركاء التجارة الخارجية باستثناء اليابان .

## 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد السودانى:

### (1) التضخم:

شهد التضخم الكلى (Headline Inflation) ارتفاع طفيف من 15.1% فى شهر ابريل الى 15.2% فى شهر مايو ويعزى ذلك لارتفاع الطلب على السلع الضرورية، وانخفاض كل من التضخم المستورد (Imported Inflation) من 11.3% فى شهر ابريل الى 10.2% فى شهر مايو ، والتضخم الاساسى (Core Inflation) من 10.6% فى شهر ابريل الى 10.1% فى شهر مايو وذلك لانخفاض بعض اسعار السلع غير الضرورية. يعتبر التوسع النقدى عن طريق الضخ السيولى وتسهيل السياسة النقدية وانخفاض سعر العملة الوطنية اهم مصادر التضخم فى السودان، فى المدى البعيد يعتبر عجز الموازنة والتمويل بالعجز (الاستدانة من الجهاز المصرفى اهم محددات التضخم، يتوقع ان تزداد ضغوط التضخم بشكل اكبر من فترة ما بعد الازمة المالية العالمية مما يتطلب اجراءات وتدابير محددة للحد من التضخم ، ولذلك جاءت سياسات البنك المركزى السارية حالياً لتخدم اهداف الاستقرار الاقتصادى وتحد من التضخم .

## (2) عرض النقود:

بلغ عرض النقود بنهاية مايو 31.030 مقارنة بـ 31,121 في ابريل مليون جنية بمعدل نمو تراكمي 9.6% من النسبة المستهدفة في معدل النمو الاسمي لعرض النقود والبالغ قدرها 22.5% كهدف وسيط، قرر البنك المركزي استعادة ودائعه طرف البنوك التجارية اعتباراً من الشهر القادم ، واتخذت اجراءات تفشيفية شملت رفع الاحتياطي النقدي القانوني من 8% الى 11%، والهدف هو الحد من التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف .

## (3) سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدي بنك السودان المركزي من 2.23 في نهاية ابريل الي 2.26 بنهاية مايو ، بينما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.0119 بنهاية شهر ابريل الي 2.7879 بنهاية شهر مارس، ارتفاع الدولار وانخفاض اليورو ظاهرة عالمية ارتبطت بازمة الدين العام في منطقة اليورو والتي من الممكن ان تؤدي الى تعادل الدولار واليورو خلال العام القادم، وبالتالي فان الاحتفاظ بارصدة اليورو سيعرض المتعاملين الى مخاطر الخسائر من التغير في اسعار الصرف .

في السودان يرجع السبب الاساسي في ارتفاع اسعر الصرف (انخفاض سعر العملة الوطنية) الى المضاربة في سوق النقد الاجنبي وعدم مقابلة البنوك والصرافات للاحتياجات الفعلية في الطلب على النقد الاجنبي وتحويل الموارد الى تجارة عملة ، وبالتالي اصدر البنك المركزي عدد من القرارات الهامة تتعلق بحظر بيع حصيلة الصادر للصرافات وتقييد اوجه استخدامات الحسابات الخاصة ، مما ادى الى تقليل اسعار السوق الموازي بشكل كبير وبالتالي تخفيض علاوة السوق الاسود .

اتخذ بنك السودان المركزي إجراءات صارمة وشدت الرقابة على الصرافات ومنافذ التعامل بالنقد الأجنبي مع تطبيق حظر مصرفي على العملاء الذين يتعاملون بالنقد الأجنبي بصورة غير قانونية. وعمل البنك على ملاحقة تجار السوق السوداء ووضع حد لارتفاع العملات الأجنبية مقابل الجنيه السوداني وفي هذا الاطار اصدر بنك السودان المركزي قراراً بإلغاء رخصة شركة العروسة للصرافة وحظر نشاطها وذلك لمخالفتها لمواد لائحة تنظيم اعمال الصرافة لعام 2002م ومخالفة الضوابط والتوجيهات المتعلقة باعمال الصرافة للعام الجاري. من المتوقع ان تسهم هذه الاجراءات في تحجيم المضاربة في سوق النقد الاجنبي .

#### (4) عمليات السوق المفتوحة وسوق الأوراق المالية :

بلغ الحجم الكلي لإصدارات شهادات شهامة 8855.75 مليون جنيه في 25 مايو ، حيث سجل قطاع البنوك اعلى نسبة بلغت 42.3% ، يليه المؤسسات والصناديق بنسبة 27.8% ، والافراد بنسبة 21.0% ، بينما سجل بنك السودان المركزي اقل نسبة بلغت 8.9% من القيمة الكلية لإصدارات شهادات شهامة ، كما بلغت النسبة الكلية للاجانب 1.04% ، ومثلت مساهمتهم في المؤسسات والصناديق نسبة 1.36% . وكان العائد السنوي من واقع السوق لعدة اصدارات يتراوح ما بين 14.11% الى 16.36%

بلغ الحجم الكلي لإصدارات شهادات صرح 2154.40 مليون جنيه في نفس الفترة، وحققت المؤسسات والبنوك النسبة الاعلى فبلغت 49.8% من الحجم الكلي للإصدارات ، بينما سجل قطاع الافراد ادني نسبة بلغت 5.5% من الحجم الكلي للإصدارات . كما بلغت النسبة الكلية للاجانب 12.31% ، حيث بلغت مساهمتهم في المؤسسات والصناديق اعلى نسبة بلغت 7.24% يليها الافراد بنسبة 3.89% ، ثم البنوك التجارية بـ 1.18% . وبلغ متوسط العائد السنوي 16% .

هناك اتجاه قوى لتحسن اداء سوق الأوراق المالية، فقد ارتفع مؤشر الخرطوم لسوق الأوراق المالية من 2361.89 في شهر أبريل إلى 2362.67 في شهر مايو بفارق 0.78 نقطة ، وأرتفعت الأسهم المتداولة في قطاع البنوك من 152069 في أبريل إلى 5624385 في مايو وذلك لتداول 4500000 سهم من بنك المال المتحد في مايو 2010م وارتفع حجم التداول من 72153.04 إلى 2189188.41 جنيها ، كذلك ارتفعت الأسهم المتداولة من 147814 إلى 2052208 سهماً ، في حين أنخفض حجم التداول في عدد الصكوك من 220462155.28 إلى 101574361.28 صكاً وانخفضت العقود المنفذه من 663 في أبريل إلى 605 عقدا في مايو . وأهم القطاعات المدرجة : البنوك، التامين ، القطاع التجاري ، القطاع الصناعي ، القطاع الزراعي ، قطاع الصناديق ، قطاع الشهادات ، قطاع الاتصالات ، القطاعات الأخرى .

يجرى التنسيق حالياً بين البنك المركزي ووزارة المالية لضمان استمرارية نشاط سوق الأوراق المالية كمصدر هام لتمويل الموازنة العامة للدولة من جهة واداة رئيسية لادارة السيولة وتحقيق اهداف السياسة النقدية من جهة اخرى، وبالتالي يتوقع

ان تقييم الارباح الفعلية التي تحققها مكونات الشهادات والتحقق من مناسبتها للارباح الموزعة لحملة الشهادات مع مراعاة تناسب العائد الكلى مع معدلات التضخم والتغيرات التي تحدث فى اسعار الصرف .

### (5) التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي:

اتخذت عدد من التدابير لضمان توفير التمويل للقطاعات الانتاجية حسب السياسة التمويلية للعام 2010م ، ويتوقع ان تشهد الفترة القادمة ارتفاع حصيلة الصادرات التقليدية . كما اتخذت تدابير أخرى لمعالجة الديون المتعثرة طرف البنوك التجارية ، فقد الزم البنك المركزى البنوك التجارية بالدخول فى برامج لتحديد مخصصات الديون الهالكة (المعدومة)، والتشديد على التأكد التام من سلامة تقييم الاصول المالية المرهونة للبنوك كضمانات، ومتابعة المتعثرين قانونياً والزام البنوك بضرورة تحديث سجل الممولين والحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزى فى منح التمويل، ومن المتوقع ان تحقق كل هذه الاجراءات قدراً عالياً من تقليل الديون الهالكة الى اضيق نطاق فى كل بنك على حدة .

توزع رصيد التمويل المصرفي لشهر ابريل علي القطاعات الاقتصادية كالآتي: الاستيراد 10.4% ، التجارة المحلية 11.1% ، الصناعة 19% ، الزراعة 4.9% ، النقل والتخزين 3.8% ، الصادرات 0.07% ، أخرى 46.2% . ومن حيث الصيغ توزع التمويل كالآتي :- بلغت نسبة مساهمة المراجعة 47.6% ، المشاركة 6.11% ، المضاربة 6.93% ، السلم 0.12% ، المقاوله 20.2% ، الإجارة 0.18% ، اخري 18.6% من أجمالي صيغ التمويل لتدقق التمويل المصرفي، ويشجع البنك المركزى التعامل بصيغ الاجارة او المشاركة المتناقصة فى التمويل العقارى .

يعكف البنك المركزى حالياً على تنفيذ مقررات بازل-2 ، وتبذل جهود مكثفة للاشراف والرقابة المصرفية للتأكد التام من التزام البنوك والصرافات بتوجيهات البنك المركزى لتحقيق الاستقرار المالى والتأكد من توفير التمويل للقطاعات الانتاجية لضمان تسريع النمو الاقتصادى فى البلاد .

### (6) موقف القطاع الخارجى: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تشير التوقعات الى امكانية تحسن عائدات الصادرات التقليدية (غير البترولية) لارتفاع اسعار اللحوم والمشتقات الحيوانية عالمياً مع حلول موسم الهدي ، وكذلك التوسع فى صادر الايثانول والذهب وايضاً يتوقع ارتفاع عائدات الصادرات البترولية مع وجود مؤشرات فى استقرار اسعار البترول عالمياً . ومع ارهاصات الانفصال يتم التركيز على الصادرات غير

<sup>1</sup> non performing loans (NPL)

<sup>2</sup> collaterals

البتولية بشكل رئيسى لتفادى الآثار السالبة للاعتماد على منتج نقدى واحد، وايضاً لتحريك القطاعات الاقتصادية الحقيقية فى الزراعة والصناعة لتوفر فرص عمل وتزيد من الانتاج المحلى وبالتالي تقلل التضخم وتؤدى الى استقرار سعر الصرف .

### (7) التطور التقني وأساليب المدفوعات :

واصل البنك المركزى اهتمامه باستخدامات التقنية المصرفية وجارى العمل على تنفيذ برنامج RTGS ك نظام للمدفوعات الفورية ، ايضاً تمت الموافقة على تدشين نظم الدفع المقررة لمجموعة الكوميسا .بالاضافة الى ذلك فقد تم الشروع فى تطوير موقع بنك السودان فى الانترنت ليكون اكثر حداثة وقدرة على توفير بيانات قابلة للتحميل<sup>3</sup> ، وبالتالي يمكن القول بان موقع البنك المركزى سيوفر كل المنشورات واللوائح المنظمة للعمل المصرفى والبيانات الاحصائية على اساس يومى واسبوعى وشهرى وربع سنوى وسنوى مما يسهل للمستثمرين الحصول على معلومات دقيقة وموثقة عن الاقتصاد السودانى وكذلك يوفر بيانات احصائية تساعد فى اجراء البحوث والدراسات .

مؤخراً تم الاهتمام بالنقود الالكترونية وجارى التفكير فى وضع اطار عام للرقابة على أنشطة شركات الاتصال فى مجال التحويلات داخلياً وخارجياً ، وبالتالي تنظيم وتقنين حركة تحويل الارصدة وتسهيل عمليات التحويل فى المناطق التى لا يغطيها الجهاز المصرفى .

(8) أسعار الذهب: يقدر سعر خام الصادر من الذهب السودانى بالجرام بـ 28 دولار فى المتوسط لشهر مايو مقارنة بـ 26 دولار لشهر ابريل واصبحت عائدات الذهب تمثل مصدر هام من مصادر النقد الاجنبى وتقدر عائدات الذهب سنوياً بنصف مليار دولار، وبالتالي يتوقع مع التوسع فى التنقيب عن الذهب ان يصبح من اهم مصادر توفير موارد النقد الاجنبى وتمويل الموازنة العامة للدولة .

والله الموفق ،،

إدارة البحوث والتنمية